

دراسات وبحوث

البشر، الأمر الذي أكّد عليه (الإعلان العالمي). وفي رأيي: إن الحلّ الشامل لأمثال ذلك أن نفرّق في البحث عن حقوق الإنسان في الإسلام بين ما دعا اليه الإسلام في الشؤون الخاصة بالمسلمين فيما بينهم وبين الحقوق التي تعمّ غيرهم وهي كثيرة، وقد جاء في النصوص أيضاً مثل قوله تعالى: «يا أيّها الناس إنّنا خلقناكم من ذكر وأنثى» الخ، ومثل، كل ما خاطب به الإسلام (الناس) في الكتاب والسنة، وهذه هي التي ينبغي الركون إليها في هذا البحث دون القسم الأول. وأرى أنه ليس نقصاً وعيباً على الإسلام بأن يخص أتباعه في الأحوال الشخصية بأحكام وتقاليد خاصة كما هي موجودة بين سائر الأديان والأقوام، و(الإعلان العالمي) قد اعترف، أو لابد له أن يعترف بالرسوم والآداب الخاصة بالأقوام. نعم لنا أن ندّعي أن الأحكام الخاصة بالمسلمين تكشف لنا عن نظرية الإسلام في رعاية العدل والحق بالنسبة إلى جميع خلق الله، على أن هناك شواهد على هذا الرأي تعرض لها الأستاذ خلال بحثه وسنختم الكلام بسرد جملة منها. وهناك حل آخر، وهو أن غير المسلمين على رأي بعض المذاهب الفقهية، ومنها مذهب الإمامية مكلفون بالفروع كما أنهم مكلفون بالأصول، أي إذا وجب على كل إنسان أن يعتنق الإسلام، فيجب عليه أن يلتزم به عقيدة وشريعة، وعليه فالخطابات في الكتاب والسنة تكاد تشمل جميع البشر، إلا أن غير المسلم مادام لم يعتنق الإسلام فله أحكام خاصة لا بدّ للمسلمين مراعاتها في مواجهة غير المسلمين بمثل حرمة المزاجية معهم وحرمة أكل ذبيحتهم ونحوها وهي كثيرة، والسبب في ذلك كله كما مر بنا أن الإسلام دين عالمي جاء لدعوة الناس إلى